

رسائل العلماء الموجهة للخلفاء العباسيين في إصلاح البطانة

(132-193هـ/809.750 م)

أ. جواد موسى .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.

الملخص

من أهم مظاهر الإصلاح في العصر العباسي الأول، الرسائل الدعوية السياسية الموجهة للخلفاء سواء مباشرة في مجالسهم أو غير مباشرة . والتي تناولت أهم قضايا الحكم والسياسة خاصة ،موضوع إصلاح البطانة، من وزراء وكتاب وحجاب وقادة.. ومن هذه الرسائل : "رسالة الصحابة " لابن المقفع إلى الخليفة المنصور ، ورسالة العنبري للخليفة المهدي، ورسالة الإمام مالك إلى هارون الرشيد .. وغيرها كثير.

الكلمات المفتاحية: . الخلفاء ; النصيحة ; العلماء ;. الوزير ; دعوات ; إصلاح ; البطانة.

Abstract

During First Abbasside Era , many message were given to caliphs, from scholars and Experts of Policy and Society, to reform bad Retinue and courtiers. Showing the Importance of good Retinue around The Caliph .Like : « RESALT EL -SAHABA » for IBN AL-MUKAFA , to El-Mansour. And the message of EL-ANbari to El-Mahdi , and the message of Imam Malik to El-Rachid ...etc.

message - reform - scientists – advice Retinue - Caliphs - -

مقدمة: إن علاقة العلماء بالحكام علاقة قديمة وجديدة ومتجددة. فلا يمكن أن يكون الحاكم بمنأى عن العلماء إذا أراد حكما راشدا. و يمكن أن يكون للعلماء دور أعظم في نشر علمهم إذا التحقوا بالحكام ونالوا منهم منزلة رفيعة. فالحاكم المثقف يقرب العلماء والمفكرين. وينتفع بعلمهم وتجارهم. والحاكم الذي يقصي العلماء ويهمش المفكرين لا يمكن أن يستفيد من طاقات عظيمة ، وربما راحت هملا، أو على الأقل لم ينتفع منهم بالقدر المرجو. والسؤال المطروح هنا هو : ما هي الأدوار المختلفة التي قام بها هؤلاء العلماء في دعوة الخلفاء العباسيين إلى اختيار وإصلاح بطانتهم ؟؟

للإجابة على هذا السؤال المحوري ، رأيت أن تكون الإجابة وفق عناصر كما يأتي:

1/ أهمية تقريب العلماء واتخاذ البطانة الصالحة:

إن إسناد الأمور إلى أولى الخبرة والتجربة ، والعلم والدراية ، كثيرا ما يؤدي الثمرة المرجوة. ويصلح الحال والمآل . وفي العصر العباسي الأول انبرى كثير من العلماء والمفكرين إلى دراسة الواقع المعيش ، وسبر أغواره ، وانتهوا إلى ضرورة التغيير والتجديد. مهما كلف الأمر. ورأوا أن البداية تكون من هرم السلطة وحاشيتها المتنفذة ، وهي بطانة الحاكم.

فمن هؤلاء العلماء من جابه مواقف التحدي والصدع بالنصيحة المباشرة ، لهؤلاء الخلفاء، بتحذيرهم من بطانة السوء ، ودعوتهم إلى حسن اختيار البطانة الصالحة. لما لها من تأثير في واقع الخلافة والملك، ولما لها من ثمرات طيبة في واقع المجتمع والأمة.

ومنهم من اقتصر على بعث رسائل الصلاح والإصلاح . انطلاقا من تشخيص الواقع، ووصف الدواء المناسب لكافة العلل والأدوية في جميع المسؤوليات ، وأخصها مستوى بطانة الخليفة . فكانت رسائلهم بمثابة برامج تنموية وخطط إصلاحية. ولو أنها جاءت في قوالب نقدية عميقة وجريئة ، وخاصة ما تعلق بقضية الصحابة ، صحابة الخليفة ، أو ما يصطلح عليها بالبطانة. من وزراء وكتاب وحجاب وقادة ومستشارين نافذين في الدولة.

وسواء تعلق الأمر بإصلاح مسائل عالقة، أو تسوية أزمات حاصلة ، أو التوقي لحدوث مثل هذه المسائل والأزمات. وفي المقابل فقد وعي هؤلاء الخلفاء العباسيون الذين حظوا بمثل هذه الدعوات حجم المسؤولية المنوطة بهم ، فكانوا على مستوى كبير من تقدير لهذه المسؤولية في الاستجابة والعمل بمضامين هذه الدعوات. وتقريب أصحابها والاستئناس بخبرتهم ، والاستفادة من تجربتهم الطويلة، في سبر أغوار السياسة والمجتمع على حد سواء.

فكان أخرى بالخليفة أو الحاكم أن يحرص على بطانته وخاصته ، وأن يسعى إلى صلاحها وإصلاحها قدر الإمكان. لأن من أخلاق الملك السعيد أن يحرص على إحياء بطانته حرصه على إحياء نفسه ، إذ كان بهم نظامه.⁽¹⁾ وهم في الحقيقة بتعبير عبد الله ابن المقفع بالنسبة للخليفة : « بهاؤه وزينته وخاصة من عامته ، وألسنة رعيته. لا تصلح الرعية إلا بهم ، ولا تستقيم الأمور إلا على أيديهم.»⁽²⁾ وهو الذي تناول صحابة الخليفة ورجال البلاط ، وبين ما فيهم من فساد قبل خلافة المنصور إذ

كانوا بلا أدب ولا حسب ، وإذ كانوا جماعة فجور وخساسة ، فيرى الكاتب المفكر أن يعيد الخليفة النظر في بطانته وأن يتخير ذوي العقل والحسب.⁽³⁾

وإن حاجة الخلفاء إلى تقريب العلماء وأولي النهى لماسة جدا. وبرأي ابن المقفع في صلاح السلطان في رسالة اليتيمة ورد قوله:«.. وإن ابتليت بالسلطان فتغوث بالعلماء.. واحرص كل الحرص أن تكون خابرا بأمور عمالك. فإن المسيء يغرف من خبرتك قبل أن يصيبه وقعك. وإن المحسن يستبشر بعلمك قبل أن يأتيه معروفك.»⁽⁴⁾

فكان ابن المقفع من أوائل المفكرين الذين تنبهوا إلى قيمة العناية بموضوع البطانة أو كما سماها هو «الصحابة» وأولها أهمية قصوى ، وجانبا معتبرا من رسالته ، مشخصا ما هي عليه من خطورة، خاصة إذا أسيء استعمالها. منوها بدورها الفعال إذا أحسن اختيارها. واصفا جملة مما ينبغي أن تكون عليه من أخلاق وسير وتديير. وتعرض بالنقد لبعض سلبيات البطانة.

وقد اهتم الخلفاء العباسيون الاوائل بأمر الصحابة ، فكان أبو العباس يجب مسامرة الرجال . وكثيرا ما يقول :« إنما العجب ممن يترك أن يزداد علما ويختار أن يزداد جهلا. أمثال أبي بكر الهذلي وأصحابه ، ويدخل إلى امرأة أو جارية ، فلا يزال يسمع سخفا ويروي نقصا..»⁽⁵⁾

وبين الخلفية المنصور حاجته إلى بطانة صالحة ، اختصرها في عناصر أربعة بقوله: « ما أحوجني أن يكون بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم. قيل له : يا أمير المؤمنين ، من هم ؟ قال: هم أركان الملك ، ولا يصلح الملك إلا بهم، وذكر الرابع منهم – ثم عض على إصبعه السبابة – ثلاث مرات يقول في كل مرة : آه ، آه . قيل له : ومن هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة.»⁽⁶⁾

لذلك رأى المنصور أن يدخر أبا عبيد الله معاوية بن يسار مؤدب ابنه المهدي ، وأثره به. فلما تقلد المهدي الخلافة قلد أبا عبيد الله وزارته ودواوينه في سنة 159 هـ .⁽⁷⁾ وقد اتخذ الخليفة الرشيد جملة من التدابير الإدارية الي تعتبر بدعة في التاريخ الإداري للدولة الإسلامية . فلم تكن الكتب الصادرة من ديوان الخراج تصدر سابقا إلا بتوقيع الخليفة ، فوض الرشيد يحيى البرمكي بهذا الإجراء.⁽⁸⁾ وأشرك الرشيد جعفر البرمكي في النظر في المظالم...ولا شك فإن هذه الإجراءات وغيرها تدل على تساهل الخليفة عن أداء واجبات تعد من صميم مسؤولياته.⁽⁹⁾

لما دخل المأمون بغداد وقر بها قراره. وأمر أن يدخل عليه من الفقهاء والمتكلمين، واهل العلم جماعة يختارهم لمجالسته ومحادثته... واختير له من الفقهاء لمجالسته مائة رجل فما زال يختارهم طبقة بعد طبقة حتى فضل منهم عشرة. كان أحمد بن أبي دؤاد أحدهم وبشر المريسي.⁽¹⁰⁾ فأحاط المأمون نفسه بالعلماء من كل اختصاص. واتاح لهم فرص المناظرة مع حرية المناقشة والجدل في مجلسه. وبرز إلى جانبه من العلماء مثل أبي الهذيل العلاف ، وإبراهيم بن سيار النظام الذي كان متكلمًا وشاعرا وأديبا ، واحمد ابن أبي دؤاد ، وبشر المريسي ، فحجب هؤلاء مذهبهم إلى المأمون ، وكان لذلك أثره في تنمية النزعة الاعتزالية لدى المأمون.⁽¹¹⁾

2/التحذير من اتخاذ بطانة السوء وعواقبها:

وقد تبصر أولوا العقول الراجحة خطر استعمال البطانة الفاسدة ، ورأوا من الضرورة بمكان التحذير منها، على مستويات أعلى وأخطر. ومن العلماء الذين يركزون على صلاح البطانة ، ويدعون إلى إصلاحها: عمرو بن عبيد. فقد نصح الخليفة المنصور نصحا بليغا، تأثر له الخليفة بشدة. فقد قال له عمرو بن عبيد :

« يا أمير المؤمنين : إن هؤلاء اتخذوك سلما إلى درك إرادتهم وصفاء دنياهم لهم فكلهم يوقد عليه. فقال المنصور: فكيف أصنع، ادع لي أصحابك استعملهم ؟ قال عمرو بن عبيد: " ادعهم أنت واطرد هؤلاء الشياطين عند بابك، فإن أهل الدين لا يأتون بابك وهؤلاء محيطون بك، لأنهم إن باينوهم ولم يعملوا بأهوائهم أرشوك بهم وحملوك عليهم. والله لئن رأوا عمالك لا تقبل منهم إلا العدل لا يتقربن إليك من لانيه له فيه.»⁽¹²⁾

وقد نقلت هذه الدعوة الجريئة صورة مضيئة عن صدق علمائنا في ذلك الوقت. وجرأتهم وصلابتهم في الحق وفي تبليغه إلى أهله وبمستحقه. وقد أدرك الخليفة المنصور خطورة الوضع الذي صوره عمرو بن عبيد فطلب منه أن يدع أصحابه هو ليستعملهم ، أي أنه أراد أن يبدل بطانته ويعدل إلى بطانة العالم الجليل ، الذي ينطوي على إرادة الخير وفعله. فكان الرد الصريح والمنطقي بأنه لا يمكن أن تجتمع البطانتان معا في معية الخليفة المنصور. بل الواجب هو طرد (هؤلاء الشياطين)- كما سماهم – والعمل بالعدل ، لأنه إذا أظهر العدل اتبعه أهله.

ثم يواصل العالم عمرو بن عبيد موعظته البليغة للمنصور: « يا أمير المؤمنين : ما من أحد أعدى لك من ابن مجالد، أيطوي عنك النصيحة ويمنعك ممن ينصحك ؟ وإنك لمبعوث وموقوف عن مثاقيل الذر من الخير والشر؟ فرمى أبو جعفر بخاتمه. وقال: قد وليتك ما وراء بابي ، فادع أصحابك فولهم . قال عمرو: إن أصحابي لن يأتوك حتى يروك قد عملت بالعدل.»⁽¹³⁾

وفي هذا النداء من هذا العالم الفقيه ، ما دل المنصور على أن من مواطن الفساد في الدولة ما يحيط بالخليفة نفسه من أعوان ومستشارين. فهو وإن كان الخليفة لم يشعر بفسادهم، فهذا لم يكن دليلا على تبرئتهم من ذوي الفراسة والخبرة. فدل على أقوم الطرق للخلاص منهم. وهو طردهم نهائيا من أعمالهم. حتى إذا فعل ، التحق به أهل الدين والعدل. لأنهم لا يمكنهم أن يقربوا الخليفة، وهؤلاء الأعوان المزيفون يحيطون به. لأن في حال وجود هؤلاء الصالحاء يمكن أن يتغير علمهم الخليفة بفعل هؤلاء وشاية وحسدا من عند أنفسهم. فعمرو بن عبيد يقترح تجديد الطاقم العامل حول الخليفة.⁽¹⁴⁾

والظاهر أن الصدع بالحق ، والجهر بالدعوة إلى الإصلاح ، كان سمة هذا العصر. فقد حدث العالم الجليل عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قال: « يا أمير المؤمنين ما رأيت من سلطانهم من الجور والظلم إلا رأيتهم في سلطانك... فانظر ماذا تفعل؟ قال: يا عبد الرحمن إنا لا نجد الأعوان. قال: يا أمير المؤمنين، السلطان سوق نافق لو نفق عليك الصالحون لجلبوا إليك.»⁽¹⁵⁾

تعتبر هذه الإجابة قاعدة عامة في كل عصر ومصر، فأصحاب السوء ، لا يحتمون إلا بمن يحممهم ، ويؤمنهم على شرهم. سواء عن علمه أو عن غير علمه. حتى إذا وثقوا منه بذلك تمادوا في باطلهم وظلمهم. وإذا وجدوا الردع والمنع فإنهم يرتدعوا. والتأكيد من جانب أن الخليفة هو المسؤول الأول والأخير عن اختيار بطانته. بل بالأحرى ، أن نوع شخصية الخليفة هي التي تفرض استقدام نوع البطانة.

ثم إن ابن المقفع قد لاحظ في زمن قبل خلافة المنصور عيوباً في فئة البطانة ، تعدت عدواها إلى ما يليهم ، فانتشر بهم الفساد واسود وجه الخليفة عند رعيته ، وحجبت عنه أمور كثيرة ، فيقول ابن المقفع في ذلك : « فإن أمر هذه الصحابة قد عمل فيه من كان وليه من الوزراء والكتاب من قبل خلافة أمير المؤمنين عملاً قبيحاً مفرط القبح ، مفسداً للحسب والأدب والسياسة ، داعياً للأشرار ، طارداً للأخيار ، فصارت صحبة الخليفة الشريك والمخالط . أمراً سخيلاً ، قطع فيه الأوغاد ، وتزهده فيه من كان فيما دونه.»⁽¹⁶⁾

فالملاحظ أن هذه الدعوات لم تقتصر على العلماء المشهورين ، بل ربما صدرت بعضها من علماء أو أصحاب نظر ثاقب بشؤون الحياة والحكم. وهنا يستوقفنا المقام لذكر أحد العلماء غير المعروفين للخليفة المنصور في الحج تنم عن خبرة واسعة بشؤون الحياة ودورها ، تبصر الخليفة بحقيقة صحابته الذين يستعملهم ، فقال : « واتخذت وزراء أعواناً فجرة ، إن نسيت لم يذكروك ، وإن أحسنت لم يعينوك ، وقويتهم على ظلم الناس بالرجال والأموال والسلاح فلما رأك هؤلاء النفر استخلصتهم لنفسك وأثرتهم على رعيته ، وأمرت ألا يجربوا عنك... وكان أول من صانعهم عمالك بالهدايا والأموال ليتقوا بها على ظلم رعيته .. هؤلاء القوم شركاؤك في سلطانك ، وأنت غافل ، وإن جاء متظلم حيل بينه وبين الدخول إلى مدينتك .. سألوا صاحب المظالم ألا يرفع مظلمته إليك ، فإن صرخ بين يديك ضرب ضرباً مبرحاً ليكون نكالا لغيره.»⁽¹⁷⁾

وبتحليل هذه الدعوة نجدتها تتضمن جملة من خصال البطانة السيئة التي تحيط بالخليفة المنصور وهو يدري أو لا يدري بها ، نلخصها فيما يلي :

- ليس من مصلحة البطانة السيئة أن يتنبه الخليفة إلى كل كبيرة وصغيرة ، ايجاباً أو سلباً ، بل يعملون على تعقيم الأمور عليه وإنما حتى يتسنى لهم المجال للعبث والفساد.

- استقواء البطانة السيئة برجال وأموال وسلاح الخليفة ذاته ، واستعمال كل ذلك في مصلحتها الشخصية ، علم الخليفة بذلك أو لم يعلم .

- حظوتهم بالدخول اليسير عليه متى شاؤوا . وهذا يجعل مهمتهم أيسر ، في دفع الخطوب أو تهوين العظام ، وتكميم أفواه المعارضين ، والتغلب على الحجاب بشراء ذممهم ومشاركتهم أو إشراكهم في ظلم الرعية . فيكونون سواء.

- وبالتالي ، إذا أراد أحد المظلومين من الرعية رفع مظلمة ، لم ترفع إلا بإذنهم ، وإلا ردت عليه وضرب ضرباً مبرحاً ، وأصبحت الضحية مكان الجلاد. والتفسير الوحيد لهذا الأمر هو أن الملك أو

الخليفة مهما جد في اختيار بطانته إلا أن جانبا مهما عصيا على التفسير على التفسير ، وهو أن نفسيات الناس تختلف وتتأثر بالإطراء والإغراء ساعة والتهديد والوعيد ساعة أخرى. ويركز الإمام مالك - رحمه الله - في رسالته إلى الخليفة هارون الرشيد على التحذير من بطانة السوء. ويبين له عواقب اختيار البطانة الفاسدة ، فيقول: « احذر بطانة السوء على نفسك ، فإنه بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ ما من نبي ولا خليفة إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتمناه عن المنكر. وبطانة لا تألوه خبالا. وهو مع التي استولت عليه. ومتى بطانة السوء فقد وقي.﴾»⁽¹⁸⁾

وقد اعتبر الإمام مالك رحمه الله ، بثاقب فكره ، وبعد نظره ، أن يحظى الخليفة الرشيد على استبطان أهل الخير والخير ، وترك أهل السوء والفساد والنفاق والرياء. الذين يدسون السم في العسل. ويزيفون التقارير الحقيقية المنقولة عن الأوضاع المختلفة. خاصة إذا تعلق المرء بأصحاب السوء، وجعلهم الخليفة بطانة له، وفي نفس الوقت يأمره بطريقة غير مباشرة ، باستبطان أهل الصلاح والمعروف. وأنهم هم أولى الناس باتخاذهم بطانة قال : « واستبطن أهل التقوى من الناس.»⁽¹⁹⁾

وإن خاصة الملك أو الخليفة بنيت على طبقات ، وزراؤه وكتابه ، وكفاة أشغال حضرته ، ثم جنده وقواده ، وأساورته ، ومقاتليه ، ثم عماله الذين يستعين بهم في إصلاح مملكته النائية عن بابه وداره، والخارجة عن مركزه وقراره.⁽²⁰⁾ وهذا من أصدق ما قرأت عن مراكز البطانة، وطبقاتها ، فليست بطانة الخليفة ، مستشارا أو وزيرا وكتابا وخادما فقط بل هم كثير وطبقات ، بعضهم أقرب وأولى وأخطر من بعض . ويشترط لصلاح الملك صلاح أغلب هؤلاء البطانة. ويظهر دور البطانة السلبي جليا في الصراع بين الأخوين ، الأمين والمأمون. وهو في الحقيقة صراع بين العرب والفرس. وعش المأمون ست سنوات في مرو بخراسان كالمحجور عليه. بينما السلطة الحقيقية للوزير الفارسي الفضل بن سهل.⁽²¹⁾

3/ملاحح البطانة الصالحة في دعوات العلماء:

لا يمكن أن يصلح من أمور الملك شيء إلا إذا أحسن اختيار أصحاب الكفاءة والنزاهة ، الذين لا تهمهم مصالحهم الضيقة، بل يعنون بالصالح العام. ومهما كان حذق الخليفة وذكاؤه وفطنته في تسيير الأمور، إلا أنه يبقى فردا يحتاج إلى هؤلاء الكفاءات من ذوي الفكر الثاقب ، والعلم الواسع ، والخبرة الطويلة ، والرأي السديد ، والضمان الحية. وإذا غاب هؤلاء الصالحون المصلحون من حول الحاكم، حل محلهم أعوان السوء ، فجرعوا الخلفاء الغش في طعم النصيح ، وأروهم الضلال في صورة الهدى ، وعرضوا عليهم الغي في معارض الرشد ، وحججوه عن النصحاء الحكماء. وحالوا بينهم وبين العلماء والفضلاء، فضلوا وأضلوا ، وهلكوا وأهلكوا.⁽²²⁾

ولقد تشبع الخليفة المنصور بفكر هؤلاء الدعاة المخلصين الذين لم يداروه بالنصح ولم يخفوا عنه الرشد. فكان هو بدوره ينصح ابنه المهدي عند خروجه إلى الحج ، منوها بأهمية حسن اختيار

الأصحاب من أصحاب الرأي والعقل والمشورة. فيقول: "واعلم أن مادة الرأي المشاورة، فاختر لمشاورتك ذوي الفكر والتجربة، وأهل اللب والرأي والصدق وكتمان السر.⁽²³⁾ وهذه جملة من أوصاف الرجال الذين ينبغي تقريهم، واستعمالهم وتوليهم المناصب الرفيعة.

وقد احتلت الكفاءة والقربانة من الحاكم مكانا بارزا في مقترحات ابن المقفع بشأن اختيار الوزراء. فأبو أيوب المورياني وزير المنصور قد جمع إلى جانب ثقافته الواسعة وخبرته الطويلة في ميدان الإدارة، علاقته الشخصية بالمنصور نفسه.⁽²⁴⁾ لذا لا نستبعد أن يحتل هذا الرجل - وفق رأي ابن المقفع - أعلى منصب في الدولة. وبالفعل قد تبين لنا ذلك حين اضطر المنصور إلى تعيين ثلاثة وزراء مكانه، حينما يتحتم عليه إبعاده بسبب تدخلاته الواسعة في السلطة. فقد أوقع به.⁽²⁵⁾ وسبب هذه التطورات وغيرها، تصرف المنصور بحذر في نصيحة ابن المقفع بخصوص توظيف أقرابه وأهل عصبته في المناصب العليا. وذلك بتكليف أحسن موظفي إدارته وهو (أبو عبيد الله) تمرين ابنه وولي عهده المهدي فنون الإدارة وأساليب الحكم.⁽²⁶⁾

وزعم ابن المقفع في «رسالة الصحابة» هذه أنه في سخطه على البطانة - إنما يعبر عن آراء الناس فيهم. وأن الناس يرون في أمر هذه البطانة عجبا. وفي اختيار الخليفة لهم ظلما. أما العجب فلأنهم لا يمتازون بأدب ولا حسب، مسخوطون في آرائهم، مشهورون بفجورهم. ليس لهم في الدولة كبير بلاء، ولا عظيم عناء.⁽²⁷⁾ والرأي عند ابن المقفع أن البطانة لا تستقيم حتى يتوفر فيهم شرطان: - الحسب أولا + العقل بعد ذلك.⁽²⁸⁾

والرأي عند ابن المقفع أيضا أن يكون لكل واحد من هؤلاء "البطانة" لا يتعداه إلى سواه. يريد بذلك فصل السلطات، وتوزيع المهام، منعا من تداخل الصلاحيات. فعمل الكاتب غير عمل الحاجب غير عمل الوزير وهكذا... ثم إنه لكل فرد من أفراد البطانة عمل - كبير أو صغر - عمل لا يعمله سواه.⁽²⁹⁾ فالوزير في التدبير وجمع الفياء، والكاتب في حفظ الدواوين وتسديد المكاتبات، والعمال في عمارة البلاد، واستدراار الارتفاق، والجند في سد الثغور، و جهاد العدو، والقضاء في إقامة ميزان القسط، وتنفيذ أحكام الدين.⁽³⁰⁾

وأشار الإمام العنبري في رسالته للمهدي، بصراحة إلى ضرورة تقريب أصحاب ذوي كفاءات ومؤهلات. فقال: "...فإن رأى أمير المؤمنين أن يكون بحضرته قوم منتخبون من أهل الأمصار، أهل صدق وعلم بالكتاب والسنة، أولوا حنكة وعقول، وورع لما يرد عليه من أمور الناس وأحكامهم، وما يرفع إليه من مظالمهم فليفعل.. ففي ذلك عون صدق على ما هو إن شاء الله."⁽³¹⁾

وما أحكم ما نصح به القاضي أبو يوسف هارون الرشيد وهو يقترح عليه كتاب الخراج، الذي قال في مقدمته: «يا أمير المؤمنين، إن الله وله الحمد، قللك أمرا عظيما، ثوابه أعظم الثواب وعقابه أشد العقاب، قللك أمر هذه الأمة، فأصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير قد استرعاكهم الله وأتتمك عليهم، وابتلاك بهم وولاك أمرهم. وليس يلبث البنيان - إذا أسس على

غير التقوى - أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعان عليه ، فلا تضيعن ما قلدك الله من أمر هذه الأمة والرعية ، فإن القوة في العمل بإذن الله»⁽³²⁾

وقد ألف القاضي أبو يوسف كتابه المهم "الخراج" إجابة عن تساؤلات الخليفة الرشيد المالية والاقتصادية بالخصوص ، فهو يتعرض لأمر من أهم شؤون الدولة المالية، لا يستطيع الإمام بها ، والوقوف على دقائقها ، إلا من كان في مثل منصبه واتصاله بالخلفاء ومهام الدولة، وهو واسع الاطلاع في الحديث ، كثير الأخذ عن الشيوخ في مختلف الأمصار ، ومختلف الاتجاهات.⁽³³⁾

ويمكن تلخيص القواسم المشتركة بين كل تلك الدعوات لإصلاح البطانة والرعية على حد سواء، في ثلاث نقاط أساسية:

- النقطة الأولى : الوصية بالعدل: فيجب على الحاكم أو الخليفة استبطان بطانة تأمره بالعدل وتمهاته عن الظلم. فقد تضمنت معظم تلك الدعوات باختلاف مصادرها وموضوعاتها، وصية الخلفاء بإقامة العدل في البطانة والرعية على حد سواء. بل إن كثيرا منها نقل واقعا حقيقيا زيفه بعض أفراد البطانة في نظر الخليفة ، فأصبح لا يرى إلا ما يرون . وهذا أبعد الطرق عن العدل والقسط ، وإنما هو من أشد أنواع الظلم. فتصبح الرعية في واد والخليفة وبطانته في واد آخر. فقد رفع رجل إلى الخليفة المنصور يشكو عامله أنه أخذ حدا من ضيعته ، فأضافه إلى ماله ، فوقع إلى عامله في رقعة المتظلم:« إن أثرت العدل صحبتك السلامة ، فأنصف هذا المتظلم من هذه الظلامة.»⁽³⁴⁾

وإذا تتبعنا سيرة الخليفة المنصور نجده قد حاول جهده تخير بطانته ، وإصلاح من ساءه منها، وتأديب من خالف منهم ، وذلك أملا في بسط العدل في خلافته . ويبدو أيضا أن الخليفة المنصور قد تأثر لهذه الدعوات المتكررة والمختلفة في مصادرها المتفقة في هدفها، وهو حفظ الأمن، وبسط العدل. لذلك أوصى المنصور ولي عهده المهدي بجملة من مضامين هذه الدعوات. ولأنه أدرك حقيقة العدل في صلاح الملك ودوامه قال في وصيته لابنه المهدي:« .. واحكم بالعدل ولا تشطط، فإن ذلك أقطع للشغب ، وأحسم للعدو، وأنجع في الدواء.»⁽³⁵⁾ وفي إجابة المنصور ردا على العالم الفقيه عمرو بن عبيد . كما سبق:« قد وليتك ما وراء بابي ، فادع أصحابك فولهم . قال عمرو: إن أصحابي لن يأتوك حتى يروك قد عملت بالعدل.»⁽³⁶⁾

ولما أفضت الخلافة إلى المهدي ، قام بإجراءات عملية ، تثبت انصياعه لمثل العدل، التي طالما نادى بها المصلحون والمفكرون. وهو يفتح عهده بالفرج بعد الشدة، إيذانا بعهد جديد من كفالة الحريات الفردية والعامية ، فأمر بإطلاق من في السجون ، من المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي، وغيرهم. فأطلق منهم يعقوب بن داود بن طهمان.⁽³⁷⁾

وفي رسالة الإمام مالك لهارون الرشيد ، شدد الإمام على ضرورة العدل وشناعة الظلم فقال:« لا تظلم الناس فيديلمهم⁽³⁸⁾ الله عليك . فإنه بلغني عن بعض العلماء من الصحابة أنه قال: ما ظلمت أحدا أشد علي من أحد لا يستعين علي إلا بالله.»⁽³⁹⁾ وأول عدل الملك في بطانته كما قال يحيى بن

أكثم:» كنت أمشي مع المأمون يوما في وسط ميدان البستان والشمس علي وهو في الظل. فلما رجعنا قال لي : كن الآن في الظل ، فأبيت عليه. فقال: أول العدل ان يعدل الملك في بطانته ثم الذين يلونهم، حتى يبلغ الطبقة السفلى.»⁽⁴⁰⁾

– النقطة الثانية: تسهيل الحجاب:

ولكي يزيد الخلفاء العباسيون في مهابتهم وقداستهم اتبعوا بعض عادات الأكاسرة الفرس مثل الاحتجاب عن الرعية والظهور في وسط ستار كثيف من الأتباع ونشأت نتيجة لذلك وظيفة الحجابة. فلم يعد الخليفة يرى كما كان الحال من قبل إلا بعد برنامج واتيكيته محكم دقيق عند المقابلة.⁽⁴¹⁾

ومما يسهل على الخليفة تفقد عماله وبطانته ، واستقبال التقارير في وقتها ، مدى تسهيله لحجابه. «لأن الشدة في الحجاب تنفيرا لذوي الفضائل الجليلة ، والهمم البعيدة، وتكديرا للصنعة ، واستفسادا للرعية ، ودلالة على الريبة.»⁽⁴²⁾ ذلك أن من الأمور ما يكون في تأخيرها فساد كبير وفتق عظيم، فمنها ما يكون في تأخيره وفوته من الفوائت ما لا يمكن تلافيه ، ولا يتهياً تداركه.⁽⁴³⁾

و في وصية العنبري للخليفة المنصور :«... لا تغلق يا أمير المؤمنين بابك دون ذوي الحاجات: تمم الله ذلك لأمر المؤمنين ويسره له ، وأرجو أن يكون طائره إلى ذلك علمه ودينه ، وقوته، ونظره لنفسه، واختياره لها خيار الأمور وأحسنها. وأني قد لأعرف ما قيل في إغلاق الباب دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة.»⁽⁴⁴⁾

وعن مساوي الحجاب يحدثنا الماوردي قائلا: «لا ينبغي للملك أن يشتد حجابه، فإنه يدل على الكبر وسوء الملكة ويورث المقت، وينغص المعروف ، وينسي الحسنات ، ويذكر السيئات ، مع ما ينقطع من السلطان بذلك من منافع من يرد بابه . فمن به إلهم أعظم الحاجة في وجوه العلم والعمل...وقال بعض ملوك الهند :» واعلم أنه لا يكمل عمل وال حتى يكمل علمه بالرعية . ولا يكمل علمه بالرعية حتى تأتيه الرعية بذات أنفسها. ويخبره أذناها عن أقصاها. وليس ذلك كائنا إلا بفتح الأبواب ، ولين الجانب ، والنظر في المظالم. فإن الملك إذا كان كذلك هابته العمال ، وتنوحي عن الظلم...»⁽⁴⁵⁾

– النقطة الثالثة : أخذ الرأي بالمشورة.

قال ابن قتيبة:» قرأت في كتاب للهند أن ملكا استشار وزراء له ، فقال أحدهم: « الملك الحازم يزداد برأي الوزراء الحزمة كما يزداد البحر بمواده من الأنهار.. فإنه يزداد برأيه ، رأيا كما تزداد النار بالسليط ضوءا. وإن كان الملك محصنا لسره بعيدا من أن يعرف ما في نفسه ، متخيرا للوزراء ، مهيبا في أنفس العامة ، كافيا بحسن البلاء ، لا يخافه البريء ولا يأمنه المريب.»⁽⁴⁶⁾ وبنه ابن المقفع إلى ضرورة الرأي من جانب الحاكم فيقول :« واعلم أن رأيك لا يتسع لكل شيء فدعه للمهم...»⁽⁴⁷⁾

ومما يدل على أن الخليفة أبا جعفر قد تمثل أو على الأقل أخذ بما يقدم إليه من نصائح في شؤون الحكم ما ظهر للناس من أخلاقه وحزمه ، قول الجاحظ: «لم يظهر أبو جعفر المنصور لنديم قط ، ولا رآه يشرب غير الماء . وكان لا يثيب أحدا من ندمائه وغيرهم درهما ، فيكون له رسما في ديوانه . ولم يقطع أحدا ممن كان يضاف إلى ملهية أو ضحك أو هزل موضع قدم من الأرض.»⁽⁴⁸⁾ وكان الربيع قد خدم في البداية مع حاجب المنصور أبي الخصيب ثم خلفه في الحجابة ، وبذلك أصبح أحد أعمدة البلاط العباسي ومن خاصة الخليفة المنصور. وظهر الربيع في العديد من المناسبات مع الخليفة وجانبه يشير إليه ويحبه حين يسأله الخليفة المشورة.⁽⁴⁹⁾

أما الخلفاء العباسيون الآخرون فكل منهم كان له توجهه في أهمية البطانة ومن يتولى مناصبها لعلاقتهم المباشرة مع الخليفة من جهة ، ومباشرتهم الأعمال الجليلة وإدارة شؤون الدولة ونأخذ الخليفة المأمون بقوله عن الوزير: «إن نصف عقلك مع المستشار ، واعتبروا في علو الهمة بمن ترون من وزرائي وخاصتي.»⁽⁵⁰⁾

5/إصلاح الخليفة بطانته وتأديبها :

الواجب يقتضي إصلاح الخلل ، والأوجب منه يقتضي إصلاح أي خلل في بطانة الحاكم. لأن ذلك سيؤثر في الحاكم نفسه وفي حكمه ورعيته بعد ذلك. ومن قيام الدولة العباسية ، فقد كان الخليفة أبي العباس السفاح دور كبيرا في إصلاح بطانته . طالما أن ضرب البطانة بعضهم لبعض وارد في جميع الحالات .

وفي سنة 155هـ عزل المنصور أخاه العباس بن محمد عن الجزيرة ، وغرمه مالا ، وغضب عليه وحبسه.⁽⁵¹⁾ وكان هذا العزل لأمر قبيحة ، بلغته عنه ، اتهمه فيها . وكان الذي أنهى إليه ذلك المساور بن سوار الجرمي صاحب شرطته.⁽⁵²⁾ وتتضح مهارة المنصور ودهاؤه في ضربه خصومه بعضهم ببعض ، وفي محاولة التخلص منهم بأقرب وأسلم وسيلة ، فلم يتجنب المخادعة ، لأنها أقل كلفة وأنجح من غيرها أحيانا.⁽⁵³⁾ ويبالغ البعض في وصف المنصور بالغدر، ولكن علين أن نتذكر أن القسوة ضرورية لتثبيت دعائم دولة حديثة وأن بعض ما ينسب إلى المنصور من أعمال الغدر ليس من صنعه كقتل ابن هبيرة..⁽⁵⁴⁾

وفي سنة 154هـ سخط المنصور على وزيره أبي أيوب المورياني ، واستأصله وحبس معه أولاد أخيه سعيدا ومسعودا ومحمدا ومخلدا. وقتل في السنة التالية. وكان الذي سعى بأبي أيوب هذا هو كاتبه أبان بن صدقة.⁽⁵⁵⁾ ورغم مكانة الوزير يعقوب بن داود من المهدي ، فبعد أن استوزره وفوض إليه الأمور كلها ، وسلم إليه الدواوين ، وقدمه على جميع الناس⁽⁵⁶⁾ ، إلا أنه عندما كثرت فيه السعيايات و أكثر عليه الوشاة، تمكنوا من إيغار صدر المهدي عليه . فأمر المهدي أن يحبس جميع أهل بيته وأقاربه.⁽⁵⁷⁾ وفي سنة 167هـ عزل المهدي أبا عبيد الله معاوية بن عبيد الله عن ديوان الرسائل ، وولاه الربيع الحاجب.⁽⁵⁸⁾

وهنا تدخل اعتبارات جديدة ذات علاقة بالتنافس بين التكتلات المختلفة في البلاط والإدارة

العباسية. فهناك سلطة الخليفة وهناك النزاع بين موالى الخليفة وصحابته وهناك نفوذ قادة الجيش (أصحاب السيف) ونزاعهم مع كتلة الكتاب وأصحاب الدواوين المدنيين (أصحاب القلم).⁽⁵⁹⁾ وفي سنة 187هـ/ 802م قرر الخليفة الرشيد أن يضع حداً لنفوذ البرامكة المتزايد. فرغم ما أسدوه من خدمات جليلة في الإدارة والوزارة وكل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حتى أطلق الإمام الماوردي على فترة وجودهم عبارة « دولة البرامكة » ، إلا أن ذلك كله لم يشفع لهم عند الرشيد ، بل إنه تعهد بقتلهم ولو تمسكوا بأستار الكعبة. ورغم أن هذا الإجراء يعتبر تصرفاً عادياً من خليفة المسلمين ، الحريص على جلب المنافع ودفع المفاسد. ورغم أن هؤلاء البرامكة تحكموا في كل شيء ، فهم بذلك تجاوزوا الحد فانقلب عليهم الحال إلى الضد.

ومع ذلك ، فقد ندم الرشيد على ما كان منه في أمر البرامكة. وخاطب جماعة من خواصه بأنه لو وثق بصفاء النية منهم لأعادهم إلى حالهم. وكان كثيراً ما يقول: حملونا على نصحائنا وكفائنا، وأوهمونا أنهم يقومون مقامهم، فلما صرنا إلى ما أرادوا منا، لم يغنوا عنا شيئاً.⁽⁶⁰⁾ والواقع أن عصر الرشيد شهد بروز التكتلات في البلاط. فقد كان للبرامكة أتباعهم ومواليهم. وكان للفضل بن الربيع ويزيد الشيباني أتباع وموال. وكان لعلي بن عيسى ابن ماهان أنصار وشيعة. وكان لا بد أن يحدث صراع على النفوذ والسلطة ، لعبت الخيزران فيه وبدرجة أقل زبيدة دوراً كبيراً.⁽⁶¹⁾

والواقع أن الرشيد يتحمل جزءاً من مسؤولية وصول أوضاعه إلى هذا الشكل، لكونه المسؤول عن منح يحيى البرمكي صلاحيات واسعة. فكان يدير ويرأس الديوان، ويده ديوان الخاتم الذي يعد رمز السلطة والنفوذ ، وقد أشرك الرشيد جعفر البرمكي في النظر في المظالم. وهذه من اختصاصات الخليفة أبداً.⁽⁶²⁾ وربما كان ذلك لما لقيه الرشيد من حسن تربية وتأديب منذ الصغر على يد يحيى البرمكي خاصة.

والظاهر أن علاقات البرامكة العامة ، كانت جيدة جداً. إذ أن المصادر لا تسجل أي نقد لأعمالهم حتى إن كان واضحاً أن أعمالهم هذه خاطئة. وطبيعي أن تتناول مسؤوليتهم الرئيسية شؤون الإدارة المالية للإمبراطورية وقد تمكنوا من مراقبتها بفعالية بمعونة موظفيهم في الولايات. ومن المؤكد أنها كانت سياسة محافظة صارمة لم تأخذ الإصلاح بعين الاعتبار.⁽⁶³⁾ الأمر الذي جعل الأعين تشد عليهم والأصابع تمتد إليهم بشتى أنواع الحقد والريبة.

ولا شك أن كثرة الدسائس والسعيات قد أفزعت الرشيد وجعلته يشعر أنه صار مغلوباً على أمره ، وأن البرامكة شاركوه في سلطانه ، بشكل أخل بتوازن الدولة وسلامتها . مما اضطره إلى التخلص منهم. والعباسيون عموماً كانوا حساسين من هذه الناحية . ولعل هذا لشعور هو الذي دفع المنصور إلى الإطاحة بأبي مسلم ، والرشيد إلى نكبة البرامكة ، والمأمون إلى التخلص من الفضل ابن سهل، والمعتصم إلى قتل قائده الأفسحين.⁽⁶⁴⁾

وكان المأمون الشاب حسن التوفيق في اختيار حاشيته ومستشاريه ، فجمع حوله النصيح ، وثقفوه التثقيف الذي يكفل له النجاح ، فإن تحقيق أطماعهم الواسعة ، موقوف على نجاحه. فأخلصهم له إخلاص في الواقع لأنفسهم أيضا.⁽⁶⁵⁾ وكان المأمون يقول عن الفضل بن الربيع: «إني لأعرف رجلا ببابي لو قلدته أموري كلها لقام بها.»⁽⁶⁶⁾

وقرب المعتصم بالله(218-227هـ) محمد بن الحسن الزيات قرأ وفهم وكان ذكيا. فبرع في كل شيء حتى صار نادرة وقته، عقلا وفهما وذكاء وكتابة وشعرا وأدبا. وخبرة بأداب الرياسة وقواعد الملوك ، فاستوزره ، فنهض بأعباء الوزارة نهوضا لم يكن لمن تقدمه من أضرابه.⁽⁶⁷⁾ وهكذا تقوت الصلة بين الخليفة وابن الزيات واعتمد عليه الخليفة المعتصم بالله في كل ما يتصل بالكتابة والإدارة. وتديبر الاموال ، ومنحه صلاحيات واسعة ، إذ جعله ينظر في أقصى أموره الشخصية والعائلية ، ومنها ما يتعلق بأبنائه وتعليمهم.⁽⁶⁸⁾

وباستخلاف الواثق(227-232هـ) ، خاطب ابن الزيات بقوله: «والله ما أبقيتك إلا خوفا من خلو الدولة من مثلك . وسأكفر عن يميني، فإنني أجد عن المال عوضا ، ولا أجد عن مثلك عوضا. ثم كفر عن يمينه واستوزره وقدمه وفوض إليه الأمور.»⁽⁶⁹⁾ وغلب على الواثق وزيراه أحمد بن أبي دؤاد ومحمد بن عبد الملك الزيات ، فكان لا يصدر إلا عن رأيهما، ولا يعتب علمهما فيما رآياه ، وقلدهما الأمر وفوض إليهما ملكه.⁽⁷⁰⁾ فتولى محمد بن عبد الملك الزيات الوزارة ، وتولى أحمد بن أبي دؤاد القضاء.⁽⁷¹⁾

خاتمة:

وخلاصة القول ، إن دور العلماء في العصر العباسي الأول ، كان قويا وفعالا جدا. والذي شجعهم في ذلك شخصيات الخلفاء العباسيين الأوائل . ذلك أنهم كانوا يقربون العلماء وأصحاب الرأي والفكر، فاستفادوا منهم كثيرا في القضايا السياسية والاقتصادية. بل وتقبلوا منهم الدعوات الجريئة في إصلاح البطانة ، وتقريب المصلحين ، وتجنب البطانة السيئة التي تشكل حجابا عازلا بين الخليفة ورعيته. وهذا ما يبين أهمية النقد البناء في التغيير وإصلاح الأمور. فالدولة العباسية استفادت من مشاريع النقد التي قدمت بدائل في شكل خطط تنموية. بدأت مع الخليفة المنصور ، ثم المهدي فالرشيد والمأمون وغيرهم . وهذا ما مثل العهد الذهبي للدولة العباسية خصوصا ، وللحضارة الإسلامية عموما.

الهوامش:

¹ الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب(ت255هـ):التاج في أخلاق الملوك، دار نوبليس ، بيروت، لبنان، ص 24.

² ابن المقفع: رسالة الصحابة، ضمن جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة لأحمد زكي صفوت ، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ص 45.

³ حنا الفاخوري: ابن المقفع، دار المعارف بمصر، ص 24.

- ⁴ ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا ، راجعه وصححه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 53/8.
- ⁵ المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر3/278.
- ⁶ الطبري محمد بن جرير: تاريخ الأمم والملوك، طبعة دار المعارف، 87/8.
- ⁷ الجهشيارى أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ):الوزراء والكتاب ، طبع بمطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر، ط1، 1357 هـ / 1938 ، ص 102.
- ⁸ ففي رواية عند الطبري وابن الأثير: " في سنة 178هـ فوض الرشيد أموره كلها إلى يحيى ابن خالد بن برمك. (تاريخ 256/8. الكامل ، 305/5). وفي رواية للجهشيارى: "قال الرشيد ليحيى: " أنت أجلسني هذا المجلس ببركة رأيك. وحسن تدبيرك. وقد قلدتك أمر الرعية ، وأخرجته من عنقي إليك. فاحكم بما ترى ، واستعمل من شئت، واعزل عن رأيك، وأسقط من رأيت . (الوزراء والكتاب ، ص 134.
- ⁹ فاروق عمر فوزي: العباسيون الأوائل ، 578/2.
- ¹⁰ ابن طيفور: تاريخ بغداد ، ص110.
- ¹¹ أحمد اسماعيل الجبوري: علاقة الخلافة العباسية بالعلماء في العصر العباسي الأول، دار الفكر ، عمان ، ط1، 1430هـ/ 2009م ، ص156.
- ¹² البلاذري :أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ / 892م) ، أنساب الأشراف، تح وتق سهيل زكار ورياض زركلي ، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ، 1996م، 313/4.
- ¹³ الدينوري أبو حنيفة أحمد بن داود(ت282هـ/895م):الأخبار الطوال، تحقيق عمر فاروق الطباع ، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص352.
- ¹⁴ موسى جواد: دعوات الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي في العصر العباسي الأول خلال الفترة (132-193هـ)، رسالة ماجستير بقسم التاريخ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، 1430-1431هـ / 2009-2010م ، ص 59.
- ¹⁵ ابن الجوزي : المنتظم ، 339/7.
- ¹⁶ ابن المقفع: رسالة الصحابة ، ص 43.
- ¹⁷ ابن الجوزي : المنتظم ، 50-49/8.
- ¹⁸ رسالة الإمام مالك بن أنس إلى الخليفة هارون الرشيد ، المطبعة المحمودية بمصر، 1311هـ، ص6.
- ¹⁹ المصدر نفسه ، ص6.
- ²⁰ الماوردي: نصيحة الملوك ، ص 208.
- ²¹ نادية حسني صقر: مطلع العصر العباسي الثاني ، دار الشروق ، جدة ، ط1، 1403هـ/1983م، ص52.
- ²² موسى جواد : دعوات الإصلاح ، ص45.
- ²³ البلاذري :أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ / 892م) :أنساب الأشراف ،تح وتق سهيل زكار ورياض زركلي ، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ / 1996م، 364/4.
- ²⁴ الجهشيارى: الوزراء ، ص 98-99.
- ²⁵ المصدر نفسه، ص 120.
- ²⁶ بشار قويدر: الإصلاح ، ص 72.

- 27 حنا الفاخوري : ابن المقفع، ص 99-100.
- 28 المرجع نفسه .
- 29 المرجع نفسه . ، ص 100.
- 30 الثعالبي أبو منصور: تحفة الوزراء ، تحقيق د. سعد أبو دية ، دار البشائر ، عمان ، الأردن ، ط1، 1414هـ / 1994م ، ص 25.
- 31 وكيع: أخبار القضاة 107/2.
- 32 أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: الخراج ، دار العالم العربي، القاهرة ، ط1، 1434هـ/ 2013م ، ص 03 .
- 33 احمد أمين : ضحى الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 201/2.
- 34 تاريخ الطبري 97/8.
- 35 تاريخ الطبري 106/8. ابن خلدون: العبر ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان. 205/5.
- 36 الدينوري : الأخبار الطوال، ص 352.
- 37 وكان يعقوب كاتب إبراهيم بن عبد الله بن حسن وكان المنصور حبسه في المطبق. الجهشيارى: الوزراء ، ص 114.
- 38 أدال: الإدالة: الغلبة. (ابن منظور: لسان العرب 16/1455-1456. مادة "دول")
- 39 رسالة الإمام مالك إلى هارون الرشيد ، ص 8.
- 40 ابن الجوزي: المنتظم 63/10.
- 41 العبادي أحمد مختار: في التاريخ العباسي والفاطمي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 33.
- 42 الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ): نصيحة الملوك ، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، 1988، ص 280.
- 43 المصدر نفسه ، ص 279.
- 44 وكيع: أخبار القضاة 107/2.
- 45 الماوردي: نصيحة الملوك، ص 281- 282.
- 46 ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم: عيون الأخبار، دار الكتب المصرية ، 1996م، ط2، 28-27/1.
- 47 ابن المقفع: رسالة الصحابة ، ص 40-41 .
- 48 الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (ت255هـ): التاج في أخلاق الملوك، دار نوبليس، بيروت، لبنان، ص 24.
- 49 فاروق عمر فوزي : دراسات 269-270.
- 50 عدنان إبراهيم محل: الوزير في التراث العربي الإسلامي ، مجلة الفتح، 2007م، العدد 31، ص 4.
- 51 تاريخ الطبري 47-46/8.
- 52 المصدر نفسه ، ص 49.
- 53 عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ص 81.
- 54 المرجع نفسه ، ص 81.

- ⁵⁵ ابن تغري : النجوم الزاهرة 21/2.
- ⁵⁶ ابن طباطبا محمد بن علي (ابن الطقطقا): الفخري في الآداب السلطانية والآداب الإسلامية ، دارصادر ، بيروت، ص 179-180.
- ⁵⁷ تاريخ الطبري 161/8.
- ⁵⁸ المصدر نفسه ، ص165، الجهشيارى : الوزراء ، ص116.
- ⁵⁹ فاروق عمر فوزي : دراسات ، ص245.
- ⁶⁰ الجهشيارى: الوزراء والكتاب ، ص207، ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري :شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق. 393/2.
- ⁶¹ فاروق عمر فوزي: العباسيون الأوائل ، 2 / 400.
- ⁶² عبد الجبار ناجي وآخرون : الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ص104.
- ⁶³ محمد عبد الحي شعبان: الدولة العباسية(الفاطميون)132-448هـ/750-1055م، الأهلية للنشر ، بيروت ، 1981، ص 50.
- ⁶⁴ العبادي: في التاريخ العباسي، 89.
- ⁶⁵ أحمد فريد الرفاعي: عصر المأمون ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط2. 1346هـ/ 1927 م ، 1 / 217.
- ⁶⁶ ابن طيفور أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب(ت280هـ) : كتاب بغداد، ص74.
- ⁶⁷ ابن طباطبا: الفخري ، ص 226.
- ⁶⁸ الجبوري: علاقة الخلافة، ص 84.
- ⁶⁹ ابن طباطبا: الفخري ، ص 226-227.
- ⁷⁰ المسعودي: مروج الذهب ، 4 / 66.
- ⁷¹ نادية حسني صقر: مطلع العصر العباسي الثاني، ص 41.